

الوصل والوقف وأثرهما في بيان معاني التنزيل

د. أحمد بن أحمد شرشال(*)

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على عبده ونبيه محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد فإنني لا أزال بعون الله وتوفيقه أواصل الحديث عن بعض الجوانب المتعلقة بالمصاحف والتلاوة، وإن كانت المصاحف نالت عناية كبيرة واهتماماً منقطع النظير؛ نظراً لما تحويه الدفتان من كلام الحكيم الخبير.

وقد بينت في مجلة المعهد (المرابطون) في العدد الرابع، وفي ملحق التراث بالمدينة المنورة: أن أهل المغرب - بعامة - وأهل الجزائر وشنقيط - بخاصة - قد برعوا في علم الرسم العثماني، ولا يزالون يلتزمون به في كتاباتهم للقرآن أكثر من غيرهم.

وفي هذه المرة أبين - بحول الله وقوته - القصور الذي وقع فيه أهل المغرب وإفريقيا وبعض أهل المشرق في جانب من أهم جوانب علوم القرآن، وآثرت أن يكون عنوان هذا البحث: «الوصل والوقف وأثرهما في بيان معاني التنزيل».

وإن من أهم الدواعي التي جعلتني أختار هذا الموضوع: أن أهل المغرب وإفريقيا عامة لم يهتموا بالوقف والابتداء، ولم يراعوا أدب الوقف في تلاوتهم وكتاباتهم، وبخاصة جانب القطع منه.

(*) مدرس في قسم التفسير والحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت.

والإمام نافع نفسه - رحمه الله - الذي التزم أهل المغرب قراءته كان يراعي محاسن الوقف والابتداء، ونص على ذلك، وهم قد خالفوا الإمام الذي انتسبوا إلى قراءته.

قال الحافظ ابن الجزري: «فنافع كان يراعي محاسن الوقف والابتداء، بحسب المعنى، كما ورد عنه النص بذلك»^(١) وله فيه مؤلف سماه وقف التمام^(٢).

قال الحافظ السيوطي: «فنافع كان يراعي تجانسهما بحسب المعنى»^(٣).

وقد بين العلماء باب الوقف والابتداء علمياً وعملياً.

علمياً: خصه جماعة من العلماء وأفردوه بالتأليف، مما لا يعد كثرة.

وعملياً: بما بينوه ووضحوه بوضع علامات ورموز على المصحف تدل على الوقف والوصل، إلا أن جانب القطع منه والانتهاه من التلاوة والابتداء والشروع فيها لا يزال موضوعاً بكاملاً يحتاج إلى بيان وتوضيح، بل صار الأمر من الضرورة بمكان لبحث هذا الموضوع بعد أن وجدنا علامات التجزئة كالأحزاب والأرباع والأثمان الدالة على القطع والانصراف رسمت في مواضع تخل بالمعنى، لا ينبغي القطع عليها، ولا الشروع بما بعدها، بل رأينا أعظم من ذلك، فقد رسمت في بعض المصاحف في مواضع كثيرة في أثناء الآية كما سنوضحه.

وقد استعرضت قائمة التأليف في الوقف والابتداء - منذ بدأ التأليف فيه في القرن الثاني - ولم أجد مؤلفاً أفرد لموضوع هذه التجزئة^(٤).

ومن جملة الدواعي التي حفزتني - أيضاً - لطرق هذا الموضوع: ما تأملته في ألواح طلاب «المحاضر» وطلاب «الزوايا»، إذ هم يلتزمون في

(١) النشر في القراءات العشر ١/ ٢٣٨.

(٢) مقدمة المكتفي للداني ص ٦٠.

(٣) الإتيان في علوم القرآن ١/ ١٣٥.

(٤) مقدمة المكتفي للداني ص ٦٠ وغيرها من الفهارس.

كتابتهم للقرآن على هذه التجزئة، ويرون حتماً عليهم الوقوف والقطع عندها، ولا يتجاوزون الثمن أو الربع أو الحزب، وفيها مواضع يكره القطع عندها، والبدء بما بعدها.

ويلتزمون بها - أيضاً - في تلاوتهم، فإذا انتهى الإمام في صلاة التراويح إلى نهاية هذه التجزئة، يرى حتماً عليه أن يقطع ويركع، فإذا شرع في التلاوة في الركعة الثانية، أو في اليوم الثاني، يبتدئ من حيث انتهى، ولا يصح البدء به.

قال ابن الجزري: «إذ كل ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده»^(١).

أقول: والعكس صحيح، إذ كل ما لم يجيزوا الوقف عليه لم يجيزوا الابتداء بما بعده.

وبالغ بعضهم وطلب أن يكون بدء الحفظ المقرر من أول الصفحة إلى آخرها كما هو الشأن عند من يحفظون من المصاحف، كما جرت به عادة أهل المشرق، وهذا أغرب من الأول وأولى بالإنكار. وكان يجب أن تتوافر العناية الكاملة المطلقة لكتاب الله - عز وجل - من جميع الوجوه، لأنه محل اقتداء واهتداء، فالناس يقتدون به في كل شيء، واقتداؤهم به والعمل بما جاء فيه مطلوب لا يرتاب فيه أحد.

وقد اقتدى به أصحاب المقررات والمناهج في الجامعات، وقلدوا هذه التجزئة: الأثمان، والأرباع، والأحزاب، والتزموها فجاءت المقررات مبتورة المعاني، ناقصة الأحكام، فإن هذه الآيات التي اختيرت لتكون ضمن المنهج المقرر على طلاب الجامعات غير شاملة، وغير مستوعبة للموضوع الذي تتحدث عنه الآيات^(٢).

(١) النشر لابن الجزري ١/ ٣٣٤.

(٢) وقد قدمت بحثاً يحمل اقتراحاً إلى الجامعة لتعديل المنهج وتكميل النقص بعنوان: «نظرات في المنهج المقرر في مادة القرآن والتفسير».

ومن أعجب ما رأيت أن المقرر ينتهي في موضع لا يصح فيه القطع شرعا ولا لغة، لأن ما بعده يتعلق به لفظا ومعنى، وهو قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَسِعَةً فَهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: ٩٧). هنا انتهى المقرر، وبعده قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُسْتَضَعِّينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا﴾ (النساء: ٩٨) في نفس السياق ونفس الموضوع، ليس من المنهج المقرر في هذه السنة، ولا في السنة التي تليها، والأغرب أن المقرر بعده يبدأ من قوله: ﴿وَإِذَا ضَرِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (النساء: ١٠١) أي إن ثلاث آيات فقط غير مقرر، وهي مرتبطة بما قبلها، فهذا كما لا يخفى فساد للمعنى، ونقص في الحكم، وخلل في الإعراب، ولا أحسبه إلا أن يكون وقع سهواً.

ولو توافرت العناية الكاملة لما سرى هذا القطع العشوائي على المناهج والمقررات.

كل هذه الأسباب وغيرها بعثت في نفسي العزم والحزم على طرق هذا الموضوع، وإن كنت لا أحب أن أتجاسر على مثل هذا، وأسأل الله العون والسداد، أن أوفق في عرضه وبيانه.

تمهيد:

خلق الله الإنسان، وجعل له نَفْساً محدود السعة، بحيث لا يستطيع أن يروي قصة كاملة أو حديثاً مسترسلاً أو قراءة سورة كاملة أو آية طويلة بنفس واحد.

ولما كان من غير المقبول ومن غير الجائز: أن يتنفس القارئ في أثناء الكلمة الواحدة، ولا بين كلمتين إحداها متصلة بالأخرى، وجب عليه أن يختار مواضع للوقف للتنفس والاستراحة؛ لأنه يتعذر عليه أن يسترسل في التلاوة في نفس واحد، فكان لزاماً عليه أن يختار مواضع يحسن الوقف عليها، ويحسن الابتداء بما بعدها.

قال السيوطي: «وفي النشر: لما لم يمكّن القارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، ولم يجز التنفس في أثناء الكلمة، وجب حينئذ اختيار وقفة للتنفس والاستراحة، وتعين ارتضاء ابتداء بعده، ويتحتم أن لا يكون ذلك مما يحيل المعنى، ولا يخل بالفهم^(١).

أقول: ومن أجل هذا الغرض حض الأئمة على تعلم الوقف والابتداء، ومعرفته معرفة تامة.

وقد نقل الحافظ ابن الجزري وغيره: أن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - قال: الوقف منازل القرآن^(٢).

يؤخذ من قول عبدالله بن مسعود: أن القارئ كالمسافر، والمقاطع التي ينتهي إليها القارئ كالمنازل.

قال الشيخ محمد بن يالوشة: ولا يخفى أن من له نظر سديد لا يعدل عن النزول بموضع مأمون من المخاوف، كثير الخصب والماء، وما يقيه من الحر والقر^(٣).

(١) الإتيان للسيوطي ١/ ١٨١.

(٢) الفوائد المفهومة شرح المقدمة، للشيخ ابن يالوشة ٤٧.

(٣) الفوائد المفهومة ص ٤٧، نهاية القول المفيد ١٥٢.

أقول: المراد من التشبيه: أنه يجب على قارئ القرآن أن يختار المقاطع التي ينزل فيها، ويقف عندها، بحيث تكون تامة المعنى، ليستفيد منها.

قال الشيخ محمد بن يالوشة: «ومن لم يلتفت لهذا ويقف حيث شاء فقد خرق الإجماع، وحاد عن إتقان القرآن وتمام التجويد»^(١).

أهمية معرفة علم الوقف والابتداء:

الأصل في وجوب تعلم الوقف والابتداء: ما رواه ابن أبي مليكة، عن أم سلمة - رضي الله عنها - حيث سئلت عن قراءة رسول الله - ﷺ - قالت: كان رسول الله - ﷺ - يقطع قراءته، يقول: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ ثم يقف ﴿الرحمن الرحيم﴾ ثم يقف، وكان يقرأ ﴿ملك يوم الدين﴾ وفي رواية أخرى: قالت: «كان يقطع قراءته، آية، آية»^(٢).

وعلق الشيخ الألباني على كلام الداني الذي أورد فيه هذا الحديث فقال: «وهذه سنة أعرض عنها جمهور القراء في هذه الأزمان، فضلاً عن غيرهم»^(٣).

وأثر عن علي رضي الله عنه قال: الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف^(٤).

أخرج الحاكم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «لقد عشنا برهة من الدهر وإن أحدنا يؤتي الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد - ﷺ - فنتعلم حلالها وحرامها وما ينبغي أن يوقف عنده منها، كما تتعلمون أنتم اليوم القرآن، ولقد رأيت رجالاً يؤتي أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما أمره، ولا زاجرة، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه، ينشره نشر الدقل»^(٥).

(١) الفوائد المفهمة ٤٧.

(٢) أخرجه الترمذي ٥٨٣ رقم ٢٩٢٤، وأبو داود ١٨١/٢ رقم ١٤٦٦.

(٣) كتاب صفة صلاة النبي ﷺ ص ٩٠، المكتفي ١٤٧.

(٤) التمهيد ٤٨، النشر ٢٠٩/١ كلاهما لابن الجزري.

(٥) المستدرک ٣٥/١، النشر ٣١٦/١، الإتيقان ٦٥/١.

وذكر الداني وابن الجزري بسنديهما عن أبي بكرة: «أن جبريل أتى النبي - ﷺ - فقال: اقرأ القرآن على حرف، وقال ميكائيل: استزده، فقال: اقرأ على حرفين. فقال ميكائيل: استزده. حتى بلغ سبعة أحرف، كلها شاف كاف، ما لم تختتم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب».

قال أبو عمرو الداني: «هذا تعليم الوقف من رسول الله - ﷺ - عن جبريل - عليه السلام - إذ ظاهر ذلك أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة أو الثواب وتفصل مما بعدها، إذا كان ذكر العقاب، وكذلك ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر النار أو العقاب، وتفصل مما بعدها، إذا كان ذكر الجنة أو الثواب»^(١).

وقد صرح جمع من علماء هذه الصناعة على وجوب معرفة الوقف والابتداء، بل تواترت أقوالهم في ذلك.

قال ابن الجزري في النشر: «ففي كلام علي - رضي الله عنه -: دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة - رضي الله عنهم -، وصح بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح».

وقال النحاس: «فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون التمام كما يتعلمون القرآن.. ويدل على أن ذلك إجماع من الصحابة»^(٢).

وصف الإمام يوسف بن علي الهذلي البسكري^(٣) الوقف والوصل في كتابه الكامل في القراءات فقال: «الوقف حلية التلاوة، وزينة القارئ، وبلاغ التالي، وفهم للمستمع، وفخر للعالم، وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتباينين، والحكمين المتغايرين».

(١) التمهيد ١٦٨، المكتفي ١٤٧.

(٢) النشر ٣١٦/١، القطع والإثناناف ٨٧، نهاية القول المفيد ١٥١.

(٣) ولد في حدود ٣٩٠، وله كتاب عظيم في القراءات - الأصول ٥ ص ٤٦، بتاريخ ١٤١٣/١٢/١٥هـ.

وقال الحافظ ابن الجزري: ففي معرفة الوقف والابتداء الذي دونه العلماء تبين معاني القرآن العظيم، وتعريف مقاصده، وإظهار فوائده، وبه يتهيأ الغوص على درره وفرائده^(١). ونقل السيوطي عن النكزاوي قوله: «باب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر؛ لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل»^(٢).

وقال أبو حاتم: «من لم يعرف الوقف لم يعرف القرآن».

وقال ابن الأنباري: من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء؛ إذ لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن إلا بمعرفة الفواصل^(٣).

وقال الشيخ محمد بن يالوشه التونسي الأندلسي: معرفة الوقف والابتداء متأكدة غاية التأكيد، إذ لا يتبين معنى كلام الله ويتم على أكمل وجه إلا بذلك، فرب قارئ يقرأ ويقف قبل تمام المعنى، فلا يفهم هو ما يقول، ولا يفهمه السامع، بل ربما يفهم من ذلك غير المعنى المراد، وهذا فساد عظيم^(٤).

قال الشيخ ابن عاشور: «على أن التعدد في الوقف قد يحصل به ما يحصل بتعدد وجوه القراءات في تعدد المعنى مع اتحاد الكلمات»^(٥).

أقول : ولأهمية معرفة الوقف والابتداء تشدد كثير من القراء على عدم إجازة الحافظ إذا أحل بمعرفة الوقف والابتداء.

قال السيوطي: «ومن ثم اشترط كثير من الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء»^(٦).

(١) التمهيد لابن الجزري ١٦٦.

(٢) الإتيان في علوم القرآن ١/ ١٨٠، ١٨١.

(٣) الإتيان ١/ ١٨٠، نهاية القول المفيد ١٥٢.

(٤) الفوائد المفهومة في شرح المقدمة ٤٧.

(٥) التحرير والتنوير ١/ ٨٣.

(٦) الإتيان ١/ ١٨٢، نهاية القول المفيد ١٥١.

أقول: معرفة الوقف والابتداء ضرورة، حتى في إنشاد الشعر، ولولا رعاية الوقف والبدء في الشعر لما كان له وقع في السمع وأثر في الحس. بل إن معرفة الوقف والابتداء تظهر مذهب أهل السنة والجماعة؛ لأن بعض الفرق تعسفوا في الوقف؛ ليجعلوا القرآن دالاً على مذهبهم الفاسد. كما سنوضحه في المبحث التالي.

أثر الوصل والوقف في المعاني:

إن الوقف والابتداء يثري المعاني مع قلة الكلام، بل الوقف يعين معنى، والوصل يفيد معنى آخر، فتعدد الوجوه واللفظ واحد.

وقد يفرق بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتباينين، والحكمين المتغايرين، وقد يجمع بين المعنيين المؤتلفين، والنظيرين المتشابهين، فيقوم التعدد في الوقف مقام تعدد وجوه القراءات من كثرة المعاني مع اتحاد الكلمات.

أقول: بل إن الوقف والابتداء مجاله واسع في بيان الأحكام الشرعية، ويظهر مذهب أهل السنة والجماعة في الاعتقاد الصحيح، ويرد اعتقاد أهل الباطل، وتتفاوت المعاني بحسب الوصل والوقف.

وأسوق أمثلة تبين ذلك وتوضحه: قوله تعالى: ﴿وَلَنَجْذِثَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ وَمَنْ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (البقرة: ٩٦).

هذه الآية يتفاوت فيها المعنى بحسب الوصل والوقف ويمكن الجمع بين المعنيين.

منهم: من اختار الوقف على قوله: ﴿حَيَوَةٍ﴾، وهو اختيار المغاربة في مصاحفهم، ورجحه الشوكاني.

ومنهم: من اختار الوصل، ورجح الوقف على قوله: ﴿أَشْرَكُوا﴾ وعزاه الأشموني إلى الأكثرين، ورجحه الرازي^(١).

(١) فتح القدير ١/١١٥، تفسير الرازي ٢/٢٠٩، التبيان للعكبري ١/٩٥، منار الهدى ٣٩.

ولقوة الخلاف في الموضوعين نشأ مذهب ثالث بموضع علامة التعانق في الموضوعين، بمعنى إذا وقفت على قوله: ﴿حَيَوَةٌ﴾ لا تقف على قوله: ﴿أَشْرَكُوا﴾ والعكس أيضاً معتبر.

ونظراً لاختلافهم في موضع الوقف اختلف المعنى، فيكون المعنى على اختيار الوقف على ﴿حَيَوَةٌ﴾ ولتجدن اليهود أحرص الناس على حياة، وما بعدها كلام مستأنف، ومن الذين أشركوا أناس يحب أحدهم أن يعيش ألف سنة، فلفظة ﴿يُودُ﴾ لا تعود على اليهود.

والذين قالوا: إن الواو للعطف، والوصل أولى، ويكون الوقف على قوله: ﴿أَشْرَكُوا﴾ يكون المعنى: إن اليهود أحرص الناس على حياة، وأحرص من الذين أشركوا، وتكون جملة ﴿يُودُ أَحَدَهُمْ﴾ تعود على اليهود، فهم أحرص الناس على حياة، وأحرص من الذين أشركوا، بلغوا في الحرص مبلغاً يفوق حرص الناس، وحرص المشركين، واقتصر عليه ابن كثير^(١).

وقد يؤثر الوصل والوقف بين المعنيين، كما يظهر ذلك جلياً في قوله: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ.....﴾ (البقرة: ١٠٢).

فمن وقف على قوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ واستأنف بقوله: ﴿وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ تكون «ما» عنده بمعنى النفي، أي نفي إنزال السحر، ومن جعلها بمعنى «الذي» وصلها بما قبلها، ويكون المعنى أن الشياطين يعلمون الناس السحر، ويعلمونهم الذي أنزل على الملكين، واختار ابن الجزري النفي فقال: «وبالنفي أقول»^(٢).

وذكر هذا الوجه الطبري وصححه القرطبي^(٣).

ومما يظهر فيه أثر الوقف والوصل واضحاً: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ

(١) تفسير ابن كثير ١/١٣٧.

(٢) التمهيد لابن الجزري ١٧٣.

(٣) الجامع ١/١٣٨.

يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِآيِلٍ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ
عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٤﴾ الَّذِينَ
يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ
الْمَسِّ ﴿البقرة: ٢٧٤-٢٧٥﴾.

الآيتان بينهما من الترابط ما لا يخفى: الآية الأولى بيان للذين ينفقون
أموالهم في طاعة الله وجزائهم، والآية الثانية بيان للذين يأكلون الربا
وجزائهم فالعلاقة علاقة تضاد وتناف.

ولما كان كذلك يجب الفصل بينهما في التلاوة، كما هما مفصولان في
الحكم والمعنى، وحينئذ يجب الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ
عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وهو رأس آية، ويكون قوله تعالى بعدها:
﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ مستأنفاً، وليس صفة لمن تقدم ذكرهم، وإنما
هو معنى مستأنف لحال أخرى، مناقضة لحال أولئك الذين مدحهم الله وأثنى
عليهم، لأجل الإنفاق، ووعدهم بالأجر والأمن.

فبالوقف حصل الفرق بين المعنيين المتضادين المتنافيين، بين حسن
أثر العمل الصالح، وسوء أثر العمل الطالح، أولئك مثابون، وهؤلاء معاقبون،
ينبغي الفصل بينهما^(١).

والوصل موهم معنى غير مراد شرعاً، فيكون الوصل محظوراً شرعاً
وصناعة معاً، فلا يتعلق هذا بذاك، لا في اللفظ، ولا في المعنى، وظهر أن
الوصل والوقف لهما الأثر البالغ في فهم وفقه القرآن.
فبالوقف والوصل يستطيع المجود لكتاب الله أن يفسر القرآن ويجلي
محاسن معانيه.

ذكر الإمام الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن قاعدة في الذي
والذين في القرآن، وذكر أن جميع ما في القرآن من «الذي» و«الذين» يجوز

(١) هداية القاري للشيخ المرصفي ٤٠٧، تفسير ابن كثير ١/ ٣٤٩.

فيه الوصل بما قبله نعتا له، والقطع على أنه خبر مبتدأ، إلا في سبعة مواضع، فإن الابتداء هو المتعين. وذكر هذه القاعدة جلال الدين السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن. وذكرها الأشموني في كتابه منار الهدى في بيان الوقف والابتداء^(١). وهي كالآتي:

الأول: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ (البقرة: ١٢١).
 الثاني: ﴿الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ (البقرة: ١٤٦).

الثالث: مثل ما تقدم في الآية ٢٠ الأنعام.

الرابع: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ﴾ (البقرة: ٢٧٥).
 الخامس: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَّهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٢٠).
 السادس: ﴿الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَى وُجُوهِهِمْ.....﴾ (الفرقان: ٣٤).
 السابع: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ﴾ (غافر: ٧).

قال الشيخ عبدالفتاح المرصفي رحمه الله: «وقد أسقط الأشموني موضع سورة الأنعام»^(٢)، أقول: لم يسقطها، لأنها مكررة، تتفق مع موضع سورة البقرة.

هذه المواضع لا يجوز وصلها بما قبلها، وينبغي الابتداء بها. كما وضحت ذلك سابقا.

وقد يفيد الوقف معنى، ويفيد الوصل معنى آخر، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ (آل عمران: ٧).

فالذين اختاروا الوقف على لفظ الجلالة ﴿إلا الله﴾ يكون التأويل عندهم

(١) منار الهدى ١٩، البرهان ٣٥٧/١، الإتقان ٣٠٠/١.

(٢) هداية القاري ٤٠٧.

بمعنى حقيقة الشيء، وما يؤول أمره إليه، كقوله تعالى: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءُوسِكَ﴾ (يوسف: ١٠٠).

وكقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ (الأعراف: ٥٣). أي حقيقة ما أخبروا به من أمر المعاد؛ لأن حقائق الأمور وكنهها لا يعلمها على الجلية إلا الله عز وجل، وعلى هذا المعنى يكون الوقف على لفظ الجلالة وقوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (الأعراف: ٧) مستأنف.

والذين اختاروا الوصل ثم الوقف على قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ عطفاً على لفظ الجلالة يكون التأويل عندهم بمعنى التفسير والبيان والتعبير عن الشيء، مثل قوله تعالى: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ (يوسف: ٣٦)، أي بتفسيره، والراسخون في العلم يعلمون ويفهمون ما خوطبوا به بهذا الاعتبار، وإن لم يحيطوا علماً بحقائق الأشياء على كنه ما هي عليه. اهـ^(١).

فتبين أن الوصل والوقف له أثر واضح في بيان معاني القرآن، وما فيه من الأحكام. روى مجاهد عن ابن عباس: أنه قال: «أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله» أي تفسيره. وهو الذي قال: «التفسير على أربعة أنحاء، فتفسير لا يعذر أحد بجهله، وتفسير تعرفه العرب من لغاتها، وتفسير يعلمه الراسخون في العلم، وتفسير لا يعلمه إلا الله»^(٢).

ولا شك أن الذي عناه ابن عباس من أنه من الراسخين ما يرجع إلى التفسير والبيان والوضوح، دون حقيقة الشيء، بدليل أنه جعل في الأقسام: تفسير «لا يعلمه إلا الله».

ومن الآيات التي يظهر فيها أثر الوصل والوقف: قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسْكَرُونَ فِي الْكَفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا

(١) من تفسير ابن كثير ١/٣٧٢.

(٢) البرهان للزركشي ٢/٧٢، التحرير والتنوير ١/٨٣، ذكره الطبري في مقدمة تفسيره ١/٣٥.

ءَامَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ
لِلْكَذِبِ ﴿المائدة: ٤١﴾.

ذكر الفراء والزجاج في معنى هذه الآية وجهين.

الأول: أن الكلام إنما يتم عند قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ ثم يبتدئ
الكلام من قوله: ﴿سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ﴾، فيكون المعنى: لا يحزنك الذين
يسارعون في الكفر من المنافقين ومن اليهود، ثم بعد ذلك وصف الكل
بكونهم سماعين لقوم آخرين.

الثانية: أن الكلام تم عند قوله: ﴿وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾، ثم يبتدئ من
قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ﴾، ويكون المعنى: نهاه
الله - عز وجل - عن الحزن الذي سببه له المنافقون فقط، وتكون صفة
سماع خاصة باليهود.

فأنت ترى أن الوصل أفاد معنى أن النهي عن الحزن الذي سببه المنافقون
واليهود ثم وصف الجميع بالسماع للكذب، واقتصر عليه الحافظ ابن كثير.

والوقف أفاد معنى آخر: وهو أنه لا يحزن من مسارعة المنافقين إلى
الكفر، ثم وصف اليهود بأنهم قوم سماعون للكذب^(١).

تتأكد معرفة الوقف والابتداء - في بعض الأحيان - وتجب الرد
مفتريات وضلالات، وتبيين الاعتقاد الصحيح.

اتخذ بعض الجاهل الوقف والوصل منفذاً ليروجوا بدعهم، من ذلك مثلاً:
قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ...﴾
(الأنعام: ٣). اختلف أهل التأويل في تفسير هذه الآية، بعد أن اتفقوا على
إنكار قول الجهمية القائلين: بأنه - جل وعلا - في كل مكان، حيث حملوا
الآية على ذلك ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾.

(١) انظر: فتح القدير ٤١/٢، تفسير الرازي ٢٣٨/٦، تفسير ابن كثير ٦٦/٢.

وقال ابن كثير: فالأصح من الأقوال: أنه المدعو الله في السماوات وفي الأرض، أي يعبد ويوحده ويقر له بالألوهية من في السماوات ومن في الأرض. كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾^(١).

واختار إمام المفسرين أن قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ وقف تام، ثم استأنف الخبر فقال: ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾.

أقول: اختيار ابن جرير الطبري ينقض ما ذهب إليه الجهمية ويهدم فساد قولهم، وإن كان ما صححه ابن كثير يخالفهم في المعنى، وهو صحيح أيضاً، إلا أن اختيار الطبري أوضح لرد باطلهم ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ هنا الوقف؛ ليدل على إثبات علو الله وبعده: ﴿وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ...﴾ أي يعلم سركم وجهركم في الأرض، ويشهد لهذا القرآن نفسه: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ (الحديد: ٤).

آية واحدة جمعت بين علو الله ومعيته.

إن إتيان معرفة الوقف والابتداء تظهر مذهب أهل السنة والجماعة لنفي اختيار الخلق، ونفي وجوب الأصلح، كما هو مسلك المعتزلة، وترد وقف أهل التعسف. قال تعالى: ﴿وَيَخْتَارُ﴾ (القصص: ٦٨). فتمام الوقف على قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَنَ اللَّهِ وَتَكَلَّىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ وتكون ﴿مَا﴾ بعدها نافية على الصحيح، والمعنى يخبر - تعالى - أنه المتفرد بالخلق والاختيار، وليس له في ذلك منازع ولا معقب، فليس لأحد أن يختار، ثم نفى عن العباد الاختيار ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾، ولذلك نزه نفسه أن يكون له شريك في الخلق والاختيار والتقدير.

وقد اختار بعضهم الوقف على قوله ﴿مَا يَشَاءُ﴾، ثم يستأنف

(١) تفسير ابن كثير ٢/١٣٩، فتح القدير ٢/٩٩.

﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ على أن ﴿مَا﴾ بمعنى الذي، والمعنى: ويختار الذي لهم فيه خير.

قال ابن كثير: «وقد احتج بهذا المسلك طائفة المعتزلة على وجوب مراعاة الأصلح. والصحيح أنها نافية كما نقله ابن أبي حاتم عن ابن عباس»^(١).

وقال الرازي: وهو الأحسن: أن يكون تمام الوقف على قوله: ﴿وَيَخْتَارُ﴾، وتكون ﴿مَا﴾ نفياً^(٢).

قال الشيرازي: الصحيح الأول؛ لإطباقهم على الوقف على قوله ﴿وَيَخْتَارُ﴾، وقال المهدوي: وهو أشبه بمذهب أهل السنة، و﴿مَا﴾ نفي عام لجميع الأشياء^(٣)، فبمعرفة الوقف والابتداء يظهر الاعتقاد الصحيح ويردُّ الاعتقاد الفاسد، ومما يظهر فيه أثر الوصل والوقف: قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتُهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا﴾ (التوبة: ٤٠).

إذا جعلت الهاء في قوله ﴿عَلَيْهِ﴾ عائدة لأبي بكر الصديق - وهو المصاحب للنبي - ﷺ - وقفت عليها، ويكون الوقف كافياً، وهو قول سعيد بن جبير، وقال ابن عباس: «لأن النبي - ﷺ - لم تزل السكينة معه» وهو كان يسكن صاحبه. وقالوا: الضمير يجب عوده على أقرب مذكور وهو صاحب، والخوف والحزن كان حاصلًا لأبي بكر، وقواه ابن العربي، ومن جعل ضمير الكناية عائداً للنبي - ﷺ - لم يكن الوقف عليه كافياً، ووجب الوصل^(٤). قال ابن كثير: «وهذا لا ينافي تجدد سكينة خاصة بتلك الحال»^(٥).

بالوقف والابتداء يحصل الفرق بين المعنيين المختلفين، كقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ مَا أَكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرُ مِنْهُمْ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (النور: ١١).

(١) تفسير ابن كثير ٤٣٨/٣.

(٢) تفسير الرازي ١١/١٣.

(٣) القرطبي ٢٨٠/٧.

(٤) التمهيد لابن الجزري ١٧٣، الجامع للقرطبي ١٤٨/٨.

(٥) تفسير ابن كثير ٣٩٥/٢.

فالوقف على قوله: ﴿مِنَ الْإِثْمِ﴾ والبدء بقوله: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى﴾، فرق بين معنيين مختلفين، لأن من كنى عنهم أولاً مؤمنون، ومتولى الكبر منافق، وهو عبدالله بن أبي، وتوعده الله بالعذاب.

فالوقف له أثر واضح في التفريق بين المعاني المختلفة، والمعنى لكل من تكلم بحديث الإفك ورمى أم المؤمنين عائشة نصيب من الوزر، أما من أذاعه ونشره: فله عذاب عظيم^(١).

ومما يظهر فيه أثر الوصل والوقف: قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ...﴾ (الفرقان: ٣٢). ذكر بعض المفسرين أن الوقف يكون على قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ﴾، وعليه تكون من تمام كلام المشركين في اعتراضهم أي هلا نزل القرآن جملة واحدة كالطوراة والإنجيل، ثم يكون البدء بقوله: ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ ردا من الله على اعتراضه، وبيانا وتفسيرا.

وذكر بعض المفسرين: أن الوقف يجوز أن يكون على قوله: ﴿جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ وعندها تم كلام المشركين، وبعدها: ﴿كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ...﴾ من كلام الله، بيانا وتوضيحا لشبهتهم.

قال ابن الأنباري: «والوجه الأول أجود وأحسن، والقول الثاني قد جاء به التفسير».

وقال النحاس: والأولى أن يكون التمام ﴿جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾؛ لأنه إذا وقف على ﴿كَذَلِكَ﴾ صار المعنى كالطوراة والإنجيل والزبور، ولم يتقدم لها ذكر، وهو موافق لرسم القرآن^(٢).

ومما يؤثر الوصل والوقف في معانيه: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلَهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (النمل: ٣٤)..

(١) المكتفى ١٥١، ابن كثير ٣/٣٠٠.

(٢) جامع القرطبي ٢٨/٧.

فالوقوف التام يكون على قوله: ﴿أَذِلَّةٌ﴾، إذ هو آخر كلام بلقيس ملكة سبأ. وقوله ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ هو من كلام الله - جل ذكره -، فالوقوف فصل بين كلام بلقيس وكلام الله المقر لها، وإن كان الرازي قرب أنه من كلامها، وأنها ذكرته تأكيدا لما وصفته من حال الملوك. إلا أن الحافظ ابن كثير لم يحك فيه خلافا أنه من قول الله عز وجل^(١).

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا ﴿ (القصص: ٣٣-٣٤).

فالوقوف على قوله: ﴿يَقْتُلُونَ﴾، والابتداء بقوله: ﴿وَأَخِي هَارُونُ﴾ يوضح المعنى ويجليه، ويفصله؛ لأن موسى - عليه السلام - إنما خاف القتل على نفسه دون أخيه. وأخوه استئناف لبيان حاله وصفته^(٢).

ولو وصلت ووقفت على قوله: ﴿وَأَخِي هَارُونُ﴾ لكان المعنى أن موسى خاف على نفسه، وعلى أخيه هارون من القتل، وهو غير مراد، والأول هو الصواب، دل عليه ما بعده. فبالوقوف والابتداء يستطيع القارئ أن يفسر القرآن ويجلي معانيه.

ومما يظهر فيه أثر الوقف والوصل في المعاني: قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ... ﴿ (غافر: ٦-٧)، إذا فصلت ووقفت على قوله: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ وهي رأس آية، ثم استأنفت قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ فقد فرقت بوقفك وابتدائك بين معنيين مختلفين، ونقيضين متباينين، لأن الذين عناهم الله وحكم عليهم بالنار هم الكفرة، وليسوا هم ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾، وليس من صفتهم حمل العرش، فموقع ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ﴾ على الابتداء، وخبره ﴿يُسَبِّحُونَ﴾. وحاشا أن يكون هذا الجنس من الملائكة الكرام البررة من

(١) الفوائد المفهومة ٤٨، تفسير ابن كثير ٣/٣٩٩، تفسير الرازي ١٢/١٩٧.

(٢) المكتفى للداني ١٥١، تفسير ابن كثير ٣/٤٢٨.

الذين حَقَّتْ عليهم كَلِمَتُ رَبِّكَ. بل هم ﴿لَا يَعصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾.

ما أفقه الحافظ ابن كثير! وما أبصره بمعاني القرآن ! حيث جعل ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ في مقطع مفصول عن: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ أُلْعُرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾^(١)

وهذا أحد المواضع التي يتعين على القارئ أن يقف عليها، ويتعين عليه أن يستأنف بما بعدها^(٢) كما جاء في الحديث: «كلها شاف كاف، ما لم تختتم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب»^(٣)، ينبغي أن يفصل أهل النار عن أهل الجنة.

ومما يظهر به أثر الوقف والوصل في المعاني: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾ (الحديد: ٢٧) فالوقف على قوله: ﴿وَرَحْمَةً﴾ والشروع بعدها بقوله: ﴿وَرَهَابَانِيَّةً﴾ حسن جيد، يبين المعنى ويجليه، ويفرق بين المعنى الثابت والمعنى المنفي وهو تام.

الله عز وجل جعل في قلوب أتباع عيسى الرأفة والرحمة، والرهبانية لم يجعلها الله في قلوبهم، وإنما هم ابتدعوها، فهي منصوبة على طريقة الاشتغال. والتقدير: وابتدعوا رهبانية، وليست معطوفة على ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ لأن هذه الرهبانية لم تكن مما شرع الله، لذلك قال: ﴿مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ﴾^(٤).

قال أبو علي الفارسي: وهو الحجة في هذا الباب: ﴿وَرَهَابَانِيَّةً﴾ لا يستقيم حملها على ﴿وَجَعَلْنَا﴾ لأن ما يبتدعونه هم، لا يجوز أن يكون مجعولا لله تعالى^(٥).

(١) انظر: ابن كثير ٧٥/٤.

(٢) راجع الإتيان ٧٥/١.

(٣) المكتفى للداني ١٣٠، تفسير الطبري ٤٣/١، مسند أحمد ٥١/٥.

(٤) انظر تفسير ابن كثير ٢٢٢/٤.

(٥) كتاب الحجة لا تزال أجزاءه الأخيرة مخطوطة لذلك انظر الرازي ٢٤٦/١٥ وقد اكتملت طباعته.

ولو وصلت ثم وقفت على قوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ لفسد المعنى، ولأوهم الوقف عليها أنها معطوفة على قوله: ﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾، وحينئذ تكون مما شرع الله وأمر به، وليس الأمر كذلك. فالوقف فصل بين المعنيين المتنافيين، وفرق بين المعنيين المختلفين..

بيان عدم جدوى هذه التجزئة:

وإذا كنا قد بينا أن معرفة الوقف والابتداء أكيدة تثري المعاني، وتبين مقاصد القرآن، فإن وضع هذه الأثمان والأرباع والأحزاب لم تبين على هذه المعرفة، ولم تثر المعاني، ولم تبين هذه المقاصد، بل كانت سببا في نقص للمعاني وفصل للأحكام، والأمثلة على هذا النمط كثيرة، ونسوق بعضها:

- قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ (البقرة: ٢٠٣) هذه الآية رأس حزب في جميع المصاحف، يقطعون دونها عند قوله: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ وإذا شرعوا في التلاوة يرون حتما أن يبدأوا بقوله: ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ﴾ فالقطع على قوله: ﴿وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ مخل بالمعنى، يؤدي إلى نقص في الحكم.

وكان الواجب إكمال الآية الثانية التي هي رأس الحزب ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ﴾ ويكون القطع مقبولا على قوله: ﴿إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (البقرة: ٢٠٤)، لأنها من بقية أحكام الحج وامتوماته، فلا ينبغي القطع دونها والاستئناف بها، ويتعين الشروع بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾، فقد أمر الله بذكره في هذه الأيام المعدودات، وهي من أواخر أعمال الحج، فينبغي أن تجعل في آخر الحزب الذي مضى، لا في أول الذي يليه، وبخاصة أنها آية واحدة، ولذلك جعلها الشوكاني في مقطع واحد. ومعظم المعاني التي في أول هذه الأحزاب تتعلق بآخر الحزب الذي قبله^(١).

ومن الأحزاب التي وضعت في غير مكانها المناسب قوله تعالى: ﴿قُلْ

(١) فتح القدير ٢٠٤/١.

أَوْثَبَكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكَُمْ ﴿١٥﴾ (آل عمران: ١٥) في جميع المصاحف، القطع دونه والشروع به لا يؤدي الغرض المقصود من الآية، فالله - عز وجل - بين متاع الحياة الدنيا وزينتها من النساء والبنين والذهب والفضة والأنعام، ثم أضرب عن كل هذا، وأنبأ عباده بما هو خير من كل ذلك: من النعيم المقيم الذي لا يعتريه نقص ولا يعقبه زوال. فالقطع على الأول، والشروع بالثاني فيه فصل بين معنيين متقابلين، وعرضهما معا وسماعهما معا هو الذي يحصل به النفع، وتنفع به الذكرى. ولذلك ذهب ابن عبدالكافي إلى أن القطع يكون عند قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (رأس الآية ١٨)^(١)، وهو الموافق لتمام المعنى وكمال المقصود وهو الذي ينبغي أن يكون عليه المصحف، وفي القرآن معان لا تكاد تفترق، فلا ينبغي أن نجعل هذه التجزئة تفرق بين هذه المعاني المتصلة المترابطة.

ومن الأحزاب المتعلقة بما قبلها في اللفظ والمعنى: قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤)، فلا ينبغي أن يقطع دونها على قوله تعالى: ﴿كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ (النساء: ٢٣) ولا ينبغي أن يشرع في التلاوة من قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾؛ لأنه لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ولا يكون الابتداء بالمعطوف دون المعطوف عليه، لأن المتعاطفين يشتركان في الفعل ﴿حُرِّمَتْ﴾.

والمعنى: وحرمت المحصنات المتزوجات، ولذلك جعلها الحافظ ابن كثير والشوكاني وغيرهما في سياق واحد ومقطع واحد^(٢).

وبعض المفسرين التزم بهذه التجزئة التي لا تراعي التمام، فتجد المعطوف في جزء والمعطوف عليه في جزء آخر، فالذي يشرع في التلاوة من قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ ارتكب محظورين: لفظياً ومعنوياً، وشرعياً وصناعياً. ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ أَمْلَأُوا الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبُ﴾

(١) بيان ابن عبدالكافي ص ١١ جمال القراء ١/١٢٢.

(٢) تفسير ابن كثير ١/٥١١، فتح القدير ١/٤٤٣.

(الأعراف: ٨٨)، فالقطع دون هذه الآية، والبدء بها كما هو مشهور نقص في المعنى، فشعيب - عليه السلام - فيما قبل هذه الآية كان يذكر قومه بالله، وينهاهم عما كانوا يفعلونه، فرد عليه أشرافهم وكبرائهم، وهو معنى قوله: ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾ وكان الأولى أن تكون نهاية القطع عند تمام المعنى وكمال القصة عند قوله: ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ (الأعراف: رأس الآية ٩٣).

ومن المواضع التي لا يصح القطع عليها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ (هود: ٧٢) وهو نهاية الثمن في المصاحف التي هي برواية ورش، وأهل المغرب يقطعون عندها بنية الانصراف عن التلاوة، ثم يشرعون في التلاوة بما بعده في يوم آخر بقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ (هود: ٧٣)، فهذا من المواضع التي كره العلماء القطع عندها، لأن فيه فصلا بين المعاني المرتبطة، وقطعا للحوار وتفكيكا للضمائر؛ لأن القصة واحدة، والموضوع لم ينته، والمعنى لم يتم.

إن الملائكة لما بشرت زوج إبراهيم بالولد - بعد سن اليأس - استبعدت ذلك، وتعجبت كيف ترزق الولد وهي عجوز وبعلها شيخ، حينئذ قالت الملائكة لها: ﴿أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ أنكرت عليها العجب، فلا تعجبي من هذا، وإن كنت عجوزا عقيما، وبعلك شيخا كبيرا، فإن الله على كل شيء قدير.

فهذا الرد، وهذا الاطمئنان، فلا ينبغي قطعه عما بعده، وفصله بالبدء، ولا ينبغي - أيضا - القطع دونه، ولذلك جعلها الحافظ ابن كثير في تفسيره في سياق واحد ومقطع واحد^(١). ووقع القطع في نفس القصة في سورة والذاريات ﴿هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ (٣٠ نهاية الحزب)، وما بعدها ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ (بداية الحزب)، فقد تخلل القطع دون تمام المعنى وكمال القصة، فإن الملائكة بشرت إبراهيم بغلام عليم، فاستبعدت زوجه الولد في مثل هذا السن، وضربت وجهها وقالت ﴿عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ فردت الملائكة على قولها ﴿قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾.

(١) تفسير ابن كثير ٢/٤٩٤.

فدأب أهل المغرب والمشرق على القطع على ذلك، ويشرعون بالتلاوة بما بعدها وهو قوله: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾.

والحال أن هذا متصل بما بعده، لأنه من كلام إبراهيم - عليه السلام - والحوار لا يزال مستمرا بين الملائكة وإبراهيم وزوجه، فلا يجوز قطع الحوار، وقد كره القطع هنا: الإمام الحجة أبو داود سليمان بن نجاح^(١).

وقد علمت أن الصحابة كانوا يتمون القصة وإن طالت، وكان يجب أن تتواصل التلاوة بعد ذلك بقليل عند نهاية التمام، عند قوله تعالى: ﴿الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ رأس الآية ٣٧، ومن الأحزاب التي وضعت في أثناء القصة: قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ (الكهف: ٧٥).

الشروع من بداية هذا الحزب، والقطع دونه فيه مخالفة لنظم القرآن، ومعاني القرآن، لأن السامع وربما القارئ نفسه لا يدري من القائل ومن المخاطب. ولا يفهم المعنى إلا بالرجوع إلى بداية القصة، حيث يصح البدء من قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ﴾ الآية ٦٠، وحينئذ نعلم أن القائل هو العبد الذي وصفه الله بالعلم، والمخاطب هو موسى عليه السلام.

فالقطع على نهاية الحزب، والشروع ببداية الحزب الذي يليه كما هو المشهور فيه تفكيك لنظم القرآن، وقطع وفصل لكلام المتحاورين.

وكان الصحابة - رضوان الله عليهم - يقرأون القصة طالت أو قصرت، ويتجنبون القطع على الكلام الذي يتصل بعضه ببعض ويتعلق آخره بأوله.

ومن المواضع التي يقطع عندها وهو يخل بالمعنى: قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا﴾ (طه: رأس الآية ١٢٥)، ونهاية الثمن، وتكون بداية الثمن الذي يليه قوله تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ أَنتُكَ ءَايَتُنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُؤَسِّسُ﴾ (طه: ١٢٦).

(١) التنزيل ٢٧٥/٤.

يقطع القارئ تلاوته على كلام السائل ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي﴾ وفي اليوم التالي يبدأ تلاوته بكلام المجيب ﴿قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَكَ ءَايَتُنَا﴾. هذا فيه تقطيع لمعاني القرآن، إذ لا يتحقق فهم كلام الله ولا يتم إدراك معناه إلا بالوصل إلى التمام.

وإذا تأملنا مواضع القطع في سورة الشعراء - التي هي رأس الثمن والربع والحزب - نجد أنها وضعت في مواضع يكره القطع عليها والبدء بما بعدها، لأن السياق لا يزال مستمرا والمعنى لم يتم، فقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ الشعراء: ٥٠ بداية الربع - كما هو الحال في المصحف برواية ورش - له تعلق وارتباط معنوي كبير، فلا يمكن فصله عما قبله، ولا الشروع به. لأن ما قبله ﴿لَا قُطْعَنَ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خَلْفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٤٩) قَالُوا لَا ضَيْرَ.

والمعنى: أن فرعون قصد إرهاب السحرة بالتقطيع والصلب، ليرجعوا عن الإيمان، فقالوا على الفور: لا يضرنا وعيدك وتهديدك.

ووقع التهديد نفسه في سورة طه، وهو هناك - أيضا - رأس الثمن في قوله تعالى: ﴿فَلَا قُطْعَنَ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِّنْ خَلْفٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَنُعَلِّمَنَّ أَيُّنَا أَشَدَّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ (طه: ٧١)، فأجابوا على الفور - أيضا - على هذا التهديد والوعيد ﴿قَالُوا لَنُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرْنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ أي: لن نخترك على ما حصل لنا من الهدى واليقين. ثم أقسموا بالذي فطرهم وأنشأهم من العدم أن لا يؤثره، وأن يفعل ما يشاء.

فرأس الربع في الشعراء ورأس الثمن في طه كلاهما لا يصح القطع دونه، ولا يصح الشروع به، ولا يجوز الفصل بين تهديدات فرعون واستخفاف السحرة بوعيده، ولا يمكن أن يتراخى المنفعل عن المثير.

فثمرة الإيمان وحلاوته جعلتهم لا يبالون بما يفعله فرعون، فإنهم في طه: ﴿قَالُوا لَنُؤْثِرَكَ﴾ وفي الشعراء: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾، فإذا قطع القارئ دونهما، وشرع بهما - كما هي العادة عند أهل المغرب - فإن فعله هذا يقصر عن إبلاغ المستمع معنى بينا واضحا مقصودا، وهو الهدف من سياق القصة.

والوصل تحصل به الموعظة، وتنفع به الذكرى، وقد كان الصحابة - رضي الله عنهم - يقرأون القصة طالت أو قصرت، ويتجنبون القطع على الكلام المتصل المرتبط ببعضه ببعض. ذكر أبو عمرو الداني عن ميمون بن مهران قال: «إني لأتشعر من قراءة أقوام يرى أحدهم حتما عليه ألا يقصر عن العشر، إنما كانت القراءة تقرأ القصص إن طالت أو قصرت»^(١)، قال أبو عمرو: يقصد بالقراء الصحابة.

ومن الأحزاب التي وضعت في أثناء القصة قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ (الشعراء: ١١١)، لا يجوز القطع دونه، ولا الشروع به؛ لأن الكلام لا يزال موصولا في اللفظ والمعنى، فنوح - عليه السلام - دعاهم وكرر عليهم الأمر بالتقوى، فأجابه القوم بقولهم ﴿قَالُوا أَنْتُمْ لَكُمْ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾، لا يجوز الفصل بين كلام الداعي وكلام المجيب. لا ينبغي الشروع به، ولا القطع دونه؛ لأن القصة لم تنته، والمعنى لم يكتمل، ومثل ما تقدم مما وقع في أثناء القصة: قوله تعالى: ﴿فَبَدَّنْهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾ (الصافات: ١٤٥)، لا ينبغي استئناف التلاوة من هذه الآية؛ لأنها متعلقة بما قبلها، ولا يصح القطع دونها - كما هو مشهور عند أهل المغرب، - لأنها من تمام بقية قصة يونس - عليه السلام -، والأولى أن يكون القطع قبل نهاية القصة عند قوله ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (١٣٨)، فإذا شرع القارئ في التلاوة يبدأ بقوله: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (١٣٩) ويواصل التلاوة، ويقطع على قوله تعالى: ﴿فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾ (رأس الآية ١٤٨) ليستوفي ذكر القصة كاملة في مجلس واحد، فتحصل به الموعظة، وينفع بها التذكير^(٢)، وهكذا كل ما قيل في الأحزاب يقال في الأرباع والأثمان، وما أكثرها.

لا يكون الاستفتاح والشروع بالتلاوة إلا بكلام مستقل، موف بالمقصود، غير مرتبط بما قبله في اللفظ والمعنى. ويكون الابتداء قبيحا إذا كان غير مستقل في معناه بسبب تعلقه بما قبله لفظا ومعنى. ولا تتضح

(١) المكتفي في الوقف والابتداء ١٣٥.

(٢) هداية القاري، للشيخ المرصفي ٤٠٧.

المعاني القرآنية للقارئ والمستمع إلا بمراعاة اختيار القطع، والبدء بكلام مستقل لفظه وتم معناه. ولا يعذر القارئ أن يشرع في التلاوة بكلام متعلق بما قبله، لكونه مختاراً في ذلك، وليس مثل الوقف، فإنه قد يتعذر عليه الوصل - لأمر ما - فيقف.

قال الحافظ ابن الجزري: «الابتداء لا يكون إلا اختياريًا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بكلام مستقل في المعنى، موف بالمقصود»^(١)، وقريب من هذا المعنى ما ذكره الشيخ محمد بن يالوشه، فلا يكون الابتداء إلا بكلام مستقل في المعنى، موف بالمقصود، يستفاد منه معنى صحيح، بل هو أكد، إذ اعتبار حسن مطالع الكلام وأوائله أولى من انتهاه وآخره، ولأنه لا يكون إلا اختياريًا، بخلاف الوقف، فربما تدعو إليه الضرورة^(٢).

وإذا كان علماء القراءات أنكروا الوقف على ما لم يتم معناه مع أن الواقف لا يود القطع ووصله بعد ذلك يبين المعنى ويوضحه ويجليه ويرفع ما قد يكون الوقف أوهم من معنى غير مقصود، وقد اعتذروا للواقف.

قال الشيخ المارغني: «إذ الواقف عازم على إكمال المعنى، أو الآيات المتعلقة بالموضوع، والسامع منتظر لباقي السورة أو الآيات، فقد حصل غرض كل من التالي والسامع بإكمال الآيات المطلوبة، ولو مع الأوقاف الفاصلة التي لا يقع الفصل بها إلا بزمن يتنفس فيه عادة»^(٣).

أقول: فإن الإنكار والكراهة على القطع دون تمام المعنى أشد وأقبح، ولا عذر يعفيه من المؤاخذه؛ لأن القطع لا يكون إلا اختياريًا، وإذا كان القراء تشددوا في البدء بعد الوقف على أن يكون الكلام تاماً فيكون التشديد أقوى وأكد على من يشرع في التلاوة بعد القطع بكلام موصول بما قبله لفظاً ومعنى؛ لأنه يغتفر في الوقف ما لا يغتفر في القطع والبدء؛ لأن الوقف

(١) النشر في القراءات العشر ١/٣٢٢.

(٢) الفوائد المفهومة ٥١.

(٣) النجوم الطوالع ص ٢٥٧.

ملاحظ فيه استمرار التلاوة، وهي ترفع كل وهم، وتكمل كل نقص، والغالب فيه الاضطرار، ومع ذلك عليه أن يختار منازل يقف عندها، وينبغي لمن يريد أن يقطع قراءته وينصرف أن يختار مواضع الوقف التام.

وقد عرفه الحافظ ابن الجزري بقوله: «وهو الذي انفصل بما بعده لفظاً ومعنى»^(١) وعرفه الداني بقوله: «الذي يحسن القطع عليه والابتداء بما بعده؛ لأنه لا يتعلق شيء مما بعده به، وذلك عند تمام القصص وانقضائهن»^(٢)، فيتعين على القارئ لكتاب الله أن يختار لقطعه ما تم معناه، وكمل مقصوده، ويختار لشروعه في التلاوة ما استقل بلفظه ومعناه، فالقطع والانصراف عند نهاية هذه الأثمان والأرباع والأحزاب، والشروع والبدء بأوائلها يعد نقصاً في المعنى، وخللاً في النظم، فالقارئ لا يفهم هو ما يقول، ولا يفهمه السامع.

سبب هذه التجزئة وموقف العلماء منها

وإذا كان قد تبين لنا عدم جدوى هذه التجزئة فإنه يتعين علينا بيان سببها وموقف العلماء منها.

تذكر بعض المصادر والأخبار أن أول ما جزئ القرآن بالحروف تجزئة سبع وعشرين وثلاثين وستين هذه التي تكون رؤوس الأجزاء والأحزاب في أثناء السورة وأثناء القصة ونحو ذلك كان في زمن الحجاج بن يوسف الثقفي وما بعده، وروي أن الحجاج أمر بذلك، ومن العراق فشت هذه التجزئة، وانتشرت^(٣).

وحكى أبو عمرو الداني ت ٤٤٤هـ، هذه التجزئة والأحزاب عن شيوخه، ونقلها عنهم علم الدين السخاوي ت ٦٤٣هـ، وذكر الداني: أنه روى تجزئة رمضان عن محمد بن عيسى الأصبهاني ت ٢٥٣هـ، وعين أبو داود سليمان

(١) التمهيد في علم التجويد ١٦٧.

(٢) المكتفى في الوقف والابتداء-٥، الفوائد المفهمة ٤٧.

(٣) مقدمة كتاب المباني لمجهول ص ٢٥٠. (مقدمتان في علوم القرآن).

بن نجاح ت ٤٩٦ هـ مواضع هذه التجزئة واحدة واحدة في القرآن كله، تبعا وتقليدا لغيره، إلا أنه لم يكن راضيا عنها، بل كان ينتقدها، ويعقب عليها، ويبين أن فيها مواضع يكره القطع عليها.

فقال رحمه الله: «وأنا أذكر كل جزء منها في موضعه كلما مررت به، وفيها مواضع يكره القطع عليها لتعلق الكلام بعضه ببعض، وارتباطه به، واستحب الوقوف على ما قبل ذلك بيسير، أو بعده بقليل، في كل موضع لم يكن الوقف عليه ليتم»^(١).

ودأب أهل الأندلس والمغرب سلفهم وخلفهم - وإلى وقتنا هذا - على أن يختموا القرآن في صلاة التراويح في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان، ويصلوا في كل ليلة بجزء منه، ليوافق الختم ليلة القدر في السابع والعشرين من رمضان؛ اعتقادا منهم أنها لا تكون إلا في هذه الليلة.

وإذا كانت هذه التجزئة والأحزاب بالحروف محدثة من عهد الحجاج بن يوسف بالعراق فإن الصحابة - رضي الله عنهم - قبل ذلك على عهد النبي - ﷺ - كانوا يقدرون تارة بالآيات، وممن فعل ذلك: ابن عباس، حيث قال: «إذا سرك أن تعلم جهل العرب فاقرأ ما فوق الثلاثين والمائة آية من سورة الأنعام»^(٢).

وتارة يقدرون بالسور، وأكثر ما كانوا يأخذونه خمسا خمسا وعشرا عشرا، وهي طريقة النبي - ﷺ - في تعليم القرآن، روى ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي العالية قال: «تعلموا القرآن خمس آيات، خمس آيات، فإن رسول الله - ﷺ - كان يأخذه خمسا خمسا»^(٣).

وعن أبي عبد الرحمن السلمي قال: «إنا أخذنا هذا القرآن عن قوم

(١) التنزيل لأبي داود ٢٢٩/١.

(٢) الحديث رواه البخاري عن سعيد بن جبير.

(٣) المصنف ٤٦١/١٠.

أخبرونا أنهم كانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوهن إلى العشر الأخر حتى يعلموا ما فيهن، فكنا نتعلم القرآن والعمل»^(١).

ثم يحكي قتادة عن الصحابة أنهم وضعوا علامات في المصاحف تدل على الخمس والعشر، روى أبو عمرو الداني بسنده عن الأوزاعي قال: «سمعت قتادة يقول: (بدأوا فنقطوا، ثم خمسوا، ثم عشروا)»، ثم قال معقلاً على هذا الأثر: «هذا يدل على أن الصحابة وأكابر التابعين هم المبتدئون بالنقط ورسم الخموس والعشور؛ لأن حكاية قتادة لا تكون إلا عنهم، إذ هو من التابعين.

وقوله: «بدأوا... إلخ» دليل على أن ذلك كان عن اتفاق من جماعتهم، وما اتفقوا عليه أو أكثرهم فلا شكول في صحته، ولا حرج في استعماله»^(٢)، وقد نظم هذا المعنى كثير من العلماء منهم: ميمون الفخار في الدرة الجلية^(٣).

فتبين لنا أن هذه التجزئة كالأثمان والأرباع والأحزاب لم تكن معروفة عند السلف، وكانوا يقدرون بالآيات، ويأخذونه خمسا خمسا، وعشرا عشرا، ويراعون في ذلك تمام المعنى - أيضا - ونهاية القصة.

فتحزيب النبي - ﷺ - وتجزئة الصحابة - رضي الله عنهم - مخالفة لما أحدثه المتأخرون، فعن أوس بن حذيفة قال: سألت أصحاب رسول الله - ﷺ - كيف تحزبون القرآن؟ قالوا: ثلاث، وخمس، وسبع، وتسع، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، وحزب المفصل»^(٤).

فثلاث: من سورة الفاتحة إلى سورة المائدة، وخمس من المائدة إلى سورة يونس، وسبع من يونس إلى سورة الإسراء، وتسع من سورة الإسراء

(١) المستدرک ٥٥٧/١، طبقات ابن سعد ١٧٢/٦.

(٢) انظر المحکم في نقط المصاحف للداني ص ٣.

(٣) منظومة مخطوطة من نفائس المخطوطات، وهي - فعلاً - درة. منها نسخة في مكتبة الملك عبدالعزيز، أوقف سيدنا عثمان، بالمدينة النبوية حرسها الله.

(٤) سنن أبي داود ٣٢٧/١، ابن ماجه ٣٢١/١، الفتح الرباني ٢٩/١٨.

إلى سورة الشعراء، وإحدى عشرة من سورة الشعراء إلى سورة الصافات، وثلاث عشرة من الصافات إلى سورة ق، وحزب المفصل من سورة ق إلى سورة الناس، فهذه سبعة أحزاب.

ومما يدل على أن النبي - ﷺ - كان حزبه كما في حديث أوس قوله لعبد الله بن عمرو بن العاص: «اقرأه في كل سبع، ولا تزد على ذلك»^(١).

قال شيخ الإسماعيل ابن تيمية: «والتحزيب بالسور التامة أولى من التحزيب بالتجزئة»، إلى أن قال: «وهذا الذي كان عليه الصحابة أولى».

وقال أيضاً: إن هذه التجزئة المحدثة تتضمن دائماً الوقوف على بعض الكلام المتصل بما بعده، حتى يتضمن الوقف على المعطوف دون المعطوف عليه، فيبتدئ القارئ في اليوم الثاني بالمعطوف دون المعطوف عليه، كقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ في سورة النساء، ومثل ذلك كثير، ويتضمن الوقف على بعض القصة دون بعض، وعلى بعض المعنى دون بعض، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْأَلَأُ﴾ في سورة الأعراف، بل يتضمن الوقف على كلام السائل، ويبتدئ في اليوم الثاني بكلام المجيب، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْأَقُلْ لَّكَ﴾ (الكهف: ٧٥)^(٢)، ويعني شيخ الإسلام بالوقف: القطع بنية الانصراف عن التلاوة، أما الوقف لغرض التنفس ونية مواصلة التلاوة فلا ضير في ذلك.

وقال أيضاً: «وإذا كان كذلك فمعلوم أن هذا التحزيب والتجزئة فيه مخالفة السنة»^(٣).

وهذه التجزئة المحدثة يعتمدون فيها على عدد الحروف، كما أشرت من قبل بأن أبا داود سليمان بن نجاح المتوفى سنة ٤٩٦ هـ بينها وعين مواضعها، ولا تمكن التسوية بين حروف الأجزاء والأحزاب والأثمان والأرباع، وذلك لأن الحروف في النطق تخالف الحروف في الخط في الزيادة

(١) صحيح البخاري - فضائل القرآن ١١٣/٦، وصحيح مسلم ٤٢/٨ شرح النووي.

(٢) الفتاوى ٤٠٨/١٣.

(٣) المصدر نفسه.

والنقص، يزيد كل منهما على الآخر من وجه دون وجه، وتختلف الحروف من وجه دون وجه، فإن ألفات الوصل ثابتة في الخط، وهي في اللفظ تثبت في البدء، وتحذف في الوصل، فالعاد ينتقض عليه بالوصل والقطع، وأن الحرف المشدد حرفان في اللفظ.

قال الحافظ أبو عمرو الداني: «فهذا يبين أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يتجنبون في قراءتهم القطع على الكلام الذي يتصل بعبءه ببعض ويتعلق آخره بأوله»^(١).

ثم إن حصر وقوع ليلة القدر في السابع والعشرين - كما تقدم - غير صحيح، ومخالف للسنة، فقد ثبت في الصحيح عن عبادة بن الصامت وعائشة وغيرهما عن النبي - ﷺ - قال: (تحروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر)، بل جاءت الرواية صريحة عن عبادة بن الصامت قال: قال - ﷺ -: (فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة)^(٢).

فختم القرآن في السابع والعشرين على نمط هذه التجزئة لم يكن مستوفيا للتحري المذكور، ولم يستغرق ليالي الوتر، فالأحوط لموافقة ليلة القدر أن تستمر صلاة التراويح والتهجد إلى آخر ليلة من رمضان.

فتجزئة القرآن على سبع وعشرين وختمه في ليلة السابع والعشرين فيه مخالفة للسنة، وفيها مواضع يكره القطع عليها - كما أسلفنا - ثم إن كثيرا من العلماء أنكروا هذه التجزئات المحدثّة المبنية على عدد حروف القرآن.

قال النووي: «ويستحب للقارئ إذا ابتدأ من وسط السورة أن يبتدئ من أول الكلام المرتبط بعبءه ببعض، وكذا إذا وقف أن يقف على المرتبط، وعلى انتهاء الكلام، ولا يتقيد في الابتداء ولا في الوقف بالأجزاء والأحزاب؛ فإن كثيرا منها في وسط الكلام المرتبط بالكلام الذي قبله والذي بعده»^(٣).

(١) المكتفى في الوقف والابتداء ١٣٥.

(٢) أخرجه البخاري، انظر فتح الباري ٢٥٥/٤.

(٣) الأذكار للنووي ١٩٦.

وقال علم الدين السخاوي: «ولا أعلم لعدد الكلمات والحروف من فائدة»^(١).
 وقال الحافظ السيوطي: «والاشتغال باستيعاب ذلك مما لا طائل تحته...
 فإن كتابنا هو موضوع للمهمات، لا لمثل هذه البطالات»^(٢).
 أقول: إن هذا الذي أنكره العلماء وكرهوه ووصفوه بالمخالفة لما كان
 عليه السلف من الصحابة والتابعين كان القطع فيه عند نهاية الآية وتامها
 وهو رأس آية باتفاق.

وقد حدث بعدهم ما هو أعظم من ذلك وأجدر بالإنكار والكرهية ثم هو
 مخالف للسنة أيضا إذ جرت العادة عند أهل المغرب وإفريقية في حفظ
 القرآن أن يقسم الحزب إلى ثمانية مقاطع ومقارئ، وكل مقطع يسمى «ثمن»
 - بمعنى ثمن الحزب - ينتهي عنده الحفظ، ويرون ذلك حتما عليهم أن
 يقطعوا عنده، وهو محدد بدءاً ونهاية، ورسمت علامته على حاشية المصحف،
 وما كانت نهايته منه في وسط الآية - وهو بيت القصيد والأمر العجيب -
 زادوا على الحاشية ورسموا وسط الآية دارة أو نجمة لتدل على القطع، فجاء
 بعد من ظنها رأس آية وقد تتبعت المصحف برواية ورش عن نافع فوجدت
 هذه العلامات التي تدل على القطع في وسط الآية - لا في آخرها - في
 ثلاثة عشر موضعاً، وهي على النحو التالي:

الأول: عند قوله تعالى: ﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَى﴾ (البقرة: ٨٥).

الثاني: عند قوله تعالى: ﴿فَمَا أَسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ (البقرة / ١٩٦).

الثالث: عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ (البقرة: ٢٣٥)، ورأس الثمن - هنا - رأس آية في
 مذهب البصري فقط دون غيره من المذاهب^(٣).

(١) جمال القراء وكمال الإقراء ١/ ٢٣١.

(٢) الإتيان في علوم القرآن ١/ ٧٠.

(٣) نفائس البيان للقاضي ٣١.

الرابع: عند قوله تعالى: ﴿لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ﴾ (آل عمران: ٨١).

الخامس: عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (النساء: ١٩).

السادس: عند قوله تعالى: ﴿وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾ (النساء: ٩٢).

السابع: عند قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ (النساء: ١٥٧).

الثامن: عند قوله تعالى: ﴿فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا﴾ (المائدة: ٣٢).

التاسع: عند قوله تعالى: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ﴾ (الكهف: ٢٢). وهذا الموضع عده المدني الثاني في مذهبه رأس آية دون غيره من المذاهب^(١).

العاشر: عند قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ (الأحزاب: ٣٧).

الحادي عشر: عند قوله تعالى: ﴿فَأَنذَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ﴾ (الحشر: ٢) بعد آية من أول السورة فقط فليعلم. الثاني عشر: عند قوله تعالى: ﴿وَأْتِمِرُوا بَيْنَكُمْ بِمَعْرُوفٍ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ﴾ (الطلاق: ٦).

الثالث عشر: عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَةً وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (الجن: ٢٣)، وهو قريب من نهاية السورة فليعلم.

هذا مما وقع القطع عنده، وهو لم يكن رأس آية بإجماع علماء العدد إلا

(١) نفائس البيان للقاضي ٤٢.

في موضعين فيهما خلاف، ورسموا له ما يدل على القطع، أما ما وقع القطع عنده وهو رأس آية والمعنى لم ينته لا يكاد يحصر، وحتى لو كان رأس آية فإن ذلك لا يسوغ القطع عندها والشروع بما بعدها، وهي - أيضاً - مخالفة للسنة، ولم تعرف عند الصحابة، بل ورد عنهم النهي عن قطع التلاوة قبل تمام الآية، ونص علماؤهم على كراهية ذلك، روى الحافظ أبو عمرو الداني وابن الجزري بسنديهما عن أبي عبدالله بن أبي الهذيل أنه قال: «إذا قرأ أحدكم الآية فلا يقطعها حتى يتمها».

قال الخزاعي: «وفي هذال دليل على أنه لا يجوز قراءة بعض الآية في الصلاة حتى يتمها فيركع حينئذ».

وذكر الحافظ ابن الجزري أنه قال: «كلام ابن هذيل أعم من ذلك، إذ لا فرق بين الحالتين، ثم ذكر بسنده عن أبي الهذيل قال: «كانوا يكرهون أن يقرأوا بعض الآية ويدعوا بعضها»، ثم قال: «وهذا أعم من أن يكون في الصلاة أو خارجها».

وقوله: «كانوا» تدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك، إذ هو يحكي عن الصحابة^(١) وهذا النهي وهذه الكراهة وقع فيها أهل المغرب، حيث يقطعون في أثناء الآية، سواء أكانوا في صلاة التراويح أم في غيرها، ورسموا لها علامة تدل على القطع، فلا ينبغي للقارئ أن يقطع ويقف أثناء الآية ثم يركع أو ينصرف.

بيان للتجزئة البديلة

وإذا كنا قد بينا عدم جدوى هذه التجزئة فإنه يمكننا أن نختار تجزئة أخرى بديلاً عنها تقوم على رعاية تمام المعنى، ونطبقها على سورة الشعراء لكثرة القصص فيها، ولكثرة وضع الأثمان والأرباع والأحزاب فيها في مواضع يكره القطع عليها، ويكره الشروع بما بعدها لتعلق الكلام بعضه

(١) النشر ١/ ٢٤٠، التبيان للنووي ٥٧، المكتفى ١٣٥.

ببعض، فإن الطريقة التي يمكن وضعها تقوم على أصول وسنن القراء السالفين.

المقطع الأول: من أول السورة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ رأس الآية: ٩.

المقطع الثاني: من أول قصة موسى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ﴾ من الآية ١٠ إلى قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ رأس الآية ٦٨ ويمكن أن تجزأ قصة موسى إلى قسمين لطولها ويراعى فيها تمام المعنى.

المقطع الثالث: يبتدئ من أول قصة إبراهيم: ﴿وَأَتَىٰ عَلَيْهِمْ نَبَأُ إِبْرَاهِيمَ﴾ الآية ٦٩ إلى نهايتها عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ رأس الآية ١٠٤.

المقطع الرابع: من أول قصة نوح، من قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ الآية ١٠٥ إلى تمامها عند قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ رأس الآية ١٢٢.

المقطع الخامس: من أول قصة عاد قوم هود: ﴿كَذَّبَتْ عَادُ الْمُرْسَلِينَ﴾ الآية ١٢٣ إلى تمامها عند قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ رأس الآية ١٤٠.

المقطع السادس: يبتدئ من أول قصة ثمود قوم صالح، من قوله: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ﴾ الآية ١٤١ إلى نهايتها عند قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ رأس الآية ١٥٩.

المقطع السابع: يبتدئ من أول قصة قوم لوط، من قوله: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ الآية ١٦٠ إلى نهايتها عند قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ رأس الآية ١٧٥.

المقطع الثامن: يبتدئ من قصة أصحاب الأيكة قوم شعيب، من قوله: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ الآية ١٧٦ إلى نهايتها عند قوله: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ رأس الآية، ١٩١. وبذلك تنتهي القصص.

المقطع التاسع: من قوله: ﴿وَأَنذَرْتُ لَنَزِيلِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الآية ١٩٢ حديث القرآن عن القرآن إلى آخر السورة، ويمكن للمرء أن يجزئ هذا إلى قسمين: الأول: ينتهي عند قوله: ﴿فَتَكُونُ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ﴾ رأس الآية ٢١٣.

المقطع العاشر: يبتدئ من قوله تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ من الآية ٢١٤ إلى آخر السورة: ﴿أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ ٢٢٧.

هذا تصوري لمن يتلو هذه السورة وأراد أن يقطع، سواء أكان ذلك في كتابة اللوح، أم في صلاة التراويح، أو غيرهما، وما يفعله في هذه السورة يمكن فعله في جميع السور.

وهذا المنهج وهذه الطريقة مبنية على الفهم، وهو أكبر معين للطالب على حفظ القرآن، وأثبت له في القلب، وأوعى له في السمع، وأدعى للتذكر؛ لأنه لما يستأنف التلاوة من أول القصة وينتهي بانتهائها يستحضر وقائع القصة وأحداثها، ويتذكر المعالم البارزة فيها، فلا يخلط في قراءته، ولا يقع في الخطأ، ويستطيع أن يقرأ الآيات المتشابهة بكل ثبات وأمن من الوقوع في الخلط، وفائدة هذا المنهج تظهر من وجهين:

الأول: أن حفظ الكلام المرتبط المنتظم أسهل وأيسر من حفظ كلام مبتور ناقص المعنى مفكك الضمائر.

الثاني: فهم معاني ما يتلوه من الآيات هو المقصود من التلاوة، فينتفع بما يقرأ، فتحصل به الموعظة، وتتم به الأحكام، وهو أنفع له في الاهتداء والاقتداء والاتعاظ، وقد قرأت القرآن على هذه التجزئة الأثمان والأرباع والأحزاب وحصل لي بسببها مشقة عظيمة، وتكلف وجهد كبير لحفظ القرآن، لا أزال أعاني منه في تقييد الآيات المتشابهة، فرعاية نهاية المعاني وانقضاء القصص يسهل الحفظ ويثبت، فيستقر في الذهن ويضبطه من التفلت.

وقد جاورت المسجد النبوي الشريف أكثر من عشر سنين وما رأيت وما سمعت أن أئمة الحرم يلقون لها بالاً في صلاة التراويح، ولم يلتزموا بهذه التجزئة المحدثّة، وقد كانت وقوفاتهم وقطعهم دائماً على مواضع يحسن القطع عليها؛ لتمام المعنى، ويحسن الابتداء بما بعدها؛ لاستقلاله في اللفظ والمعنى.

الخاتمة:

وفي خاتمة هذا البحث - نسأل الله حسنها - أقترح أن تكون لجنة علمية على أعلى مستوى في تفسير القرآن وعلومه تتولى الإشراف على وضع علامات تدل على مواضع القطع الذي ينتهي عنده المعنى ولا يتعلق بما بعده، تسهياً لمن يريد أن يتوقف عن التلاوة وينصرف، أو يريد الشروع فيها، فترشده هذه الرموز للقطع والبدء كما هو الحال في المصحف الباكستاني الذي يعد وحده في هذا الباب إماماً يجب الاقتداء به، وإن كان لا يزال يحمل هذه التجزئة إلا أنه تفرد برسم علامة تدل على القطع في موضع التمام تسمى (ركوع) ورمز لها برمز (ع).

ولا مناص من إعادة النظر في المصاحف وتجريدها من رسوم وعلامات الأثمان التي رسمت في أثناء الآيات، والأرباع والأحزاب الموضوعات في غير مواضعها الصحيحة، وتحليلها برسوم وعلامات تدل على موضع التمام للقطع والبدء بما يساعد على فهم القرآن وفقه القرآن، وإن كان ذلك يشق علينا نحن الذين تعودنا على هذه التجزئة فإن ذلك لا يمنع على الأقل أن نضيف لها علامات ورموزاً تدل على القطع والانتها، ولا أحسب أن أهل القرآن يترددون في ذلك، وهم القدوة لغيرهم، فأهل الحديث جردوا السنة من كل دخيل وضعيف ومنكر وبينوه، وقبلهم الصحابة - رضوان الله عليهم - منعوا النقط والشكل والتعشير^(١).

ذكر الداني بسنده عن مسروق عن عبدالله بن مسعود: أنه كره التعشير، وكان يحكه من المصحف، ونهى أن يضاف شيء إلى المصحف خوفاً من أن ينشأ قوم لا يعرفونه، وربما يتوسعون في ذلك ويعتقدون أنه من القرآن، ولأجل هذه العلة كره من كره النقط والتعشير في المصحف كعبدالله بن مسعود، ومجاهد، وأبي العالية، وقتادة، وابن سيرين، والحسن، ومالك، وغيرهم.

(١) وضع علامة في المصحف بعد كل عشر آيات من القرآن.

روى الحافظ أبو عمرو الداني بسنده عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال: «ما كانوا يعرفون شيئاً مما أحدث في هذه المصاحف إلا هذه النقاط الثلاث عند رؤوس الآيات»^(١).

ولا أحسب جهة مخولة تستطيع القيام بمثل هذه المهمة العلمية إلا وزارات الشؤون الإسلامية والأوقاف، فهي الوارث لسنة سيدنا عثمان في كتابة المصاحف وإرسالها إلى الأمصار الإسلامية فهي - بحمد الله - لا تزال قائمة على هذه السنة في كتابة المصاحف ونشرها بين الناس وإرسالها إلى جميع المساجد ومدارس تحفيظ القرآن.

والحمد لله الذي بنمخته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) المحكم في نقط المصاحف للداني ص ١٧.

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: المصاحف

- ١ - مصحف مجمع الملك فهد برواية حفص عن عاصم.
- ٢ - مصحف مجمع الملك فهد برواية ورش عن نافع.
- ٣ - مصحف الجزائر برواية ورش عن نافع.
- ٤ - مصحف تونس برواية ورش عن نافع.
- ٥ - مصحف تونس برواية قالون عن نافع.
- ٦ - مصحف ليبيا برسم الداني برواية قالون عن نافع.
- ٧ - مصحف السودان برواية الدّوري عن أبي عمرو.

ثانياً: المصادر والمراجع

- ١ - الإتيقان في علوم القرآن / لجلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ، ط دار الكتب بيروت.
- ٢ - الأذكار المنتخبة من كلام سيدي الأبرار / لمحيي الدين النووي، ط المكتبة العلمية، بيروت.
- ٣ - البرهان في علوم القرآن / لبدر الدين الزركشي ت ٧٩٤هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ٤ - التبيان في آداب حملة القرآن / ليحيى بن شرف الدين النووي ت ٦٧٦هـ، ط دار الفكر، دمشق.
- ٥ - التبيان في إعراب القرآن / لأبي البقاء عبدالله بن الحسيني العكبري ت ٦١٦هـ، ط دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦ - تفسير القرآن العظيم / لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير ت ٧٧٤هـ، ط دار المعرفة، بيروت.

- ٧ - تفسير التحرير والتنوير / للإمام محمد الطاهر بن عاشور، طبعة تونسية.
- ٨ - التمهيد في علم التجويد / لشمس الدين أبي الخير بن الجزري ت ٨٣٣هـ، ط مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٩ - التفسير الكبير / للإمام محمد الرازي فخر الدين ت ٦٠٤هـ، ط دار الفكر، بيروت.
- ١٠ - جامع البيان عن تأويل القرآن / لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ت ٣١٠هـ، ط بولاق.
- ١١ - الجامع لأحكام القرآن / لأبي عبدالله محمد القرطبي ت ٦٧١هـ، ط دار الكتب، بيروت.
- ١٢ - جمال القرى وكمال القراء / لأبي الحسن علم الدين السخاوي، دار البلاغة، بيروت.
- ١٣ - صفة صلاة النبي ﷺ / لمحمد ناصر الدين الألباني، ط المكتب الإسلامي، بيروت.
- ١٤ - الطبقات الكبرى / لمحمد بن سعد ت ٢٣٠هـ، ط دار صادق، بيروت.
- ١٥ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري / لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط المكتبة السلفية، مصر.
- ١٦ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية / لمحمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠هـ، دار المعرفة، بيروت.
- ١٧ - الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد / لأحمد عبدالرحمن البناء، دار الشهاب، القاهرة.
- ١٨ - الفوائد المفهومة في شرح المقدمة الجزرية / للحجاج محمد بن يالوشة، ط تونسية.
- ١٩ - القطع والأتناف / لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ت ٣٣٨هـ، طبعة العراق.
- ٢٠ - المحكم في نقط المصاحف / لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ت ٤٤٤هـ، ط دار الفكر، دمشق.

- ٢١ - مجموع الفتاوى / لأحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحرّاني، ط الرسالة، سوريا.
- ٢٢ - مختصر التبیین لهجاء التنزيل / أبي داود سليمان بن نجاح ت ٤٩٦هـ، ط الملك فيصل، الرياض.
- ٢٣ - المستدرک على الصحيحين / للحاکم أبي عبدالله النيسابوري ت ٤٠٥هـ، ط حيدر آباد.
- ٢٤ - المصنف / لابن أبي شيبه أبي بكر عبدالله ت ٢٣٥هـ، ط بومباي، الهند.
- ٢٥ - منار الهدى في بيان الوقف والابتداء / لأحمد بن محمد بن عبدالکريم الأشموني، ط دار المصحف، دمشق.
- ٢٦ - المکتفی في الوقف والابتداء / لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ت ٤٤٤هـ، ط مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٢٧ - مقدمتان في علوم القرآن / طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٢٨ - النشر في القراءات العشر / لشمس الدين محمد بن الجزري ت ٨٣٣هـ، ط التجارية، مصر.
- ٢٩ - النجوم الطوالع على الدرر اللوامع / للشيخ إبراهيم المارغني، ط دار الفكر، بيروت.
- ٣٠ - نفائس البيان / للشيخ عبدالفتاح القاضي، ط مكتبة الدار بالمدينة المنورة.
- ٣١ - نهاية القول المفيد في علم التجويد / للشيخ محمد مكي نصر، ط المكتبة العلمية، لاهور.
- ٣٢ - هداية القاري إلى تجويد كلام الباري / للشيخ عبدالفتاح المرصفي ط دار النصر، القاهرة.